"مقومات ومعوقات الاستثمار الحقيقي في الجزائر"

أ/ مرزوق آمال
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة 08 ماي 1945 قالمة

ملخص:
تهتم هذه الدراسة بتحليل المحيط الاقتصادي المحلي المؤثر على تدفقات الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، بالإضافة إلى تحديد أهم معوقات وجود مناخ استثماري ملائم، مع التطرق إلى جهود الدولة لتطوير وترقية الاستثمار، وتحسين بيئة الأعمال وتخفيض المخاطر المتعلقة بمناخ الاستثمار بالإضافة إلى إعداد وتطوير الإطار المؤسسي اللازم لتنشيط الاستثمار.

الكلمات المفتاحية:
الاستثمار الخاص، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مناخ الاستثمار.

Résumé :
Cette étude a analysé l'environnement économique local qui influx sur l'investissement privé local et étranger en Algérie. Elle est prévenue à déterminer ce qui bloque l'existence d'un climat favorable pour l'investissement, compte tenue les efforts de l'Etat pour promouvoir et développer l'investissement privé, améliorer l'environnement de la réalisation des affaires, réduire les risques liés au climat d'investissement et de la préparation et le développement du cadre institutionnel nécessaire à la stimulation de l'investissement.

Mots clés :
L'investissement privé, les petites et moyennes entreprises, le climat des affaires.

مقدمة:

ان التقليل من تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات أصبحت ضرورة حتمية خاصة بعد التراجع الكبير في أسعار البترول في الأسواق العالمية، ومنه فان ضرورة تشجيع الاستثمار الخاص بنوعيه المحلي والأجنبي أصبح ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى . لقد حاولت الدولة تقديم كل التسهيلات لتشجيع الاستثمار الخاص المحلي خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم الانطلاقة الاقتصادية وتشجيع دخول الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات باعتباره قطاع مغلق يعتمد على كثافة رأس المال ولا يساهم في توفير مناصب عمل. ولكن التسهيلات والمقومات التي حاولت الدولة تقديمها في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي تعد غير كافية لتجاوز المعوقات التي تحبط جهود قيام استثمار خاص؟

ومنه سعينا من خلال هذا البحث تبيان أهم المقومات والمعوقات التي تواجه الاستثمار الخاص خاصة استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل جهود الدولة لتحسينه. ومنه سيتم تقسيم البحث إلى النقاط التالية:

- واقع الاستثمار الحقيقي في الجزائر
- مقومات الاستثمار الحقيقي في الجزائر
- معوقات الاستثمار الحقيقي في الجزائر

I. واقع الاستثمار الحقيقي في الجزائر:

حسب البيانات المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار حول الاستثمارات المصرح بها خلال الفترة 2002- 2013، وهي الفترة المصاحبة لبرامج الإنعاش[1] الاقتصادي[2]:

1.الاستثمارات المصرح بها:

قدر عدد المشاريع المصرح بها خلال الفترة 2002- 2013 بـ 53207 مشروع استثماري بمبلغ إجمالي قدر بـ 8072482 مليون دينار جزائري، كما تم استحداث 853409 منصب شغل، في هذا المجال نلاحظ أن هناك تحسن من حيث ارتفاع عدد المشاريع المصرح بها بشكل لافت من 483 مشروع بمبلغ إجمالي 98276 مليون دينار سنة 2002 إلى 8895 مشروع بمبلغ إجمالي 1716136 مليون دينار سنة 2013، وتعكس هذه الأرقام المنحنى التصاعدي الذي طبع عدد الاستثمارات المصرح بها خلال الفترة، والشكل التالي يشير إلى تطور عدد المشاريع المصرح بها خلال الفترة 2002- 2013. ص17

تطور المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002- 2013

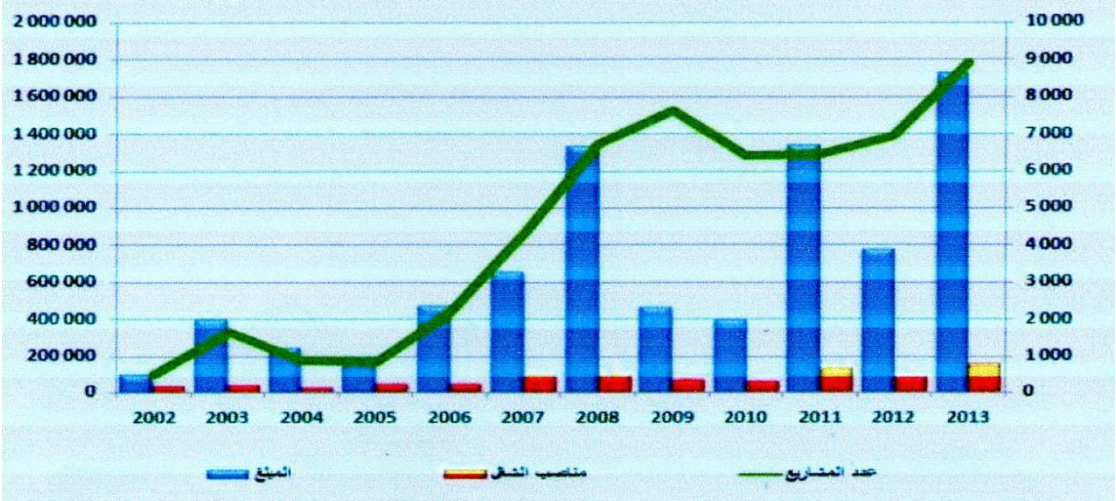

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، تطور التصريح بالاستثمار،
http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2013

حيث ساعدت السياسات المالية المتخذة من طرف الدولة ممثلة في تعزيز الإنفاق الحكومي لتحفيز الاستثمار وخلق فرص أكثر للنشاط الاقتصادي في عدة مجالات من أهمها الصناعة والبناء والأشغال العمومية، فقد شهدت الفترة 2002- 2013 تطور كبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر التي ارتفعت من 288587 مؤسسة سنة 2003 إلى ما يقارب 777818 مؤسسة مع نهاية سنة 2013، حيث شهدت الفترة 2010- 2013 لوحدها استحداث 208188 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، والشكل التالي يشير الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

وقد ساعدت السياسات المالية المتخذة من طرف الدولة ضمن إطار برامج الإنعاش الاقتصادي ، كما ساهمت في ذلك الآليات الموضوعة من طرف الدولة لتحفيز الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة من خلال الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر[3].

2.طبيعة الاستثمارات المصرح بها:

ستتم الإشارة في هذا المجال إلى طبيعة الاستثمارات المستحدثة من حيث كونها استثمار عام أو خاص، كما نتطرق أيضا إلى حجم الاستثمار الأجنبي والمحلي من إجمالي الاستثمارات المستحدثة:

- **الاستثمار المحلي من حيث الطابع القانوني:**

من خلال البيانات المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، يتبين بأن القطاع الخاص استحوذ على أكبر عدد من الاستثمارات المصرح بها خلال الفترة 2002- 2013، حيث ساهم القطاع الخاص بنسبة 98.45% من إجمالي الاستثمارات المصرح بها، كما ساهم في استقطاب 85.31% من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة وذلك من خلال مساهمته بمبلغ إجمالي قدر بـ 4663864 مليون دينار جزائري، وهو ما يمثل 57.77% من إجمالي المبالغ الموجهة للاستثمار خلال تلك الفترة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول توزيع الاستثمارات المصرح بها خلال الفترة 2002- 2013 حسب الإطار القانوني

	عدد المشاريع	المبلغ الإجمالي (مليون دج)	عدد مناصب الشغل المستحدثة
استثمار خاص	52381	4663864	728035
استثمار عمومي	757	2465603	100085
استثمار مختلط	69	943015	25289
المجموع	53207	8072482	853409

المصدر: تم إعداده اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار:

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

- **الاستثمار الأجنبي:**

فيما يتعلق بنوع الاستثمارات المصرح بها خلال نفس الفترة، تم تسجيل 52739 مشروع استثمار محلي بمبلغ إجمالي بلغ 6050318 مليون دينار، مقابل 468 مشروع استثمار أجنبي بمبلغ إجمالي قدر بـ 2022164 مليون دينار، حيث ساهمت الاستثمارات المحلية في استقطاب 89% من اليد العاملة من إجمالي اليد العاملة المستحدثة خلال هذه الفترة، ومن خلال هذه الإحصائيات نلاحظ محدودية الاستثمارات الأجنبية المستقطبة في الجزائر مقارنة بما تتوفر عليه الجزائر من فرص الاستثمار.

- **من حيث مصدر الاستثمارات الأجنبية المصرح بها**:

خلال الفترة 2002- 2013 تأتي الدول العربية والدول الأوروبية في مقدمة الدول المستثمرة في الجزائر رغم أن قيمة الاستثمار لا تزال محدودة جدا ، حيث استثمرت الدول العربية ما قيمته 1237112 مليون دينار جزائري عبر إقامة 154 مشروع استثماري ، أما الدول الأوروبية فقد استثمرت ما قيمته 521531 مليون دينار عبر 257 مشروع خلال نفس الفترة السابقة[4].

ومن خلال ما تم عرضه يمكن القول بأنه بالرغم من تحسن الاتجاه العام لحركة الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 غير أن ذلك يبقى محدود جدا مقارنة بحجم الموارد المالية الضخمة التي تم اعتمادها عبر مختلف برامج الإنعاش الاقتصادي والتي هدفت أساسا إلى تأهيل الاقتصاد الوطني ورفع كفاءته، حيث لا يزال حجم الاستثمار المحلي والأجنبي بعيد عن المستوى المطلوب الذي يمكن الجزائر من تحقيق معدل نمو طموح خارج قطاع المحروقات.

II. مقومات الاستثمار الحقيقي في الجزائر:

إن النشاط الاستثماري كما هو معروف نظريا مرتبط بشكل كبير بحجم العائد المتوقع والمحيط العام المعبر عنه بعنصر المخاطرة. وفي هذا المجال تشكل الانجازات الحقيقية المحققة في الجزائر خلال العقد الأول من الألفية بمثابة دعامة حقيقية للاستثمار الداخلي والخارجي، ومن أهم هذه المقومات ما يلي:

1.المقومات القانونية والتنظيمية:

انتهجت الجزائر منذ التسعينات جملة من الإصلاحات الاقتصادية للانتقال من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، وتبعت ذلك بجملة من الإصلاحات السياسية والتشريعية لتوفر إطار مناسب

للتوجهات الاقتصادية المنتهجة، وفي هذا المجال حرصت الجزائر على توفير مناخ يسمح بجذب الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال توفير إطار تشريعي وتنظيمي يسمح بجذب وتجسيد مختلف الاستثمارات، وضمن هذا السياق فقد تم إصدار عدة قوانين وتشريعات، وفيما يلي إشارة لأهم المبادرات التي قامت بها الجزائر فيما يتعلق بتوفير الإطار القانوني المحفز للاستثمار:

1.1.قانون النقد والقرض 90-10:

بالرغم من أن قانون النقد والقرض 90-10 يهدف إلى تفعيل السياسة النقدية، مما يعني أنه ليس بقانون للاستثمار، إلا أنه أكد على مجموعة من المبادئ التي تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر، ومن بينها[5]:

- حرية الاستثمار من خلال السماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي في مختلف الفروع المخصخصة ضمن شروط محددة تتضمن ضرورة جلب التكنولوجيا، تطوير القوة العاملة، تحقيق توازن سوق الصرف.
- القبول بشروط ومبادئ التحكيم الدولي في فض المنازعات والخلافات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية.
- تعزيز دور الجهاز المصرفي في تمويل الاقتصاد.

2.1.المرسوم التشريعي 12-93 الصادر في 15 أكتوبر 1993 الخاص بترقية الاستثمار:

حيث تضمن هذا القانون على كل الآليات المنظمة للاستثمار في الجزائر وفق ما يلي:

- تسهيل الآليات المتعلقة بالاستثمار المحلي والأجنبي من خلال تخفيف الإجراءات المرافقة وتقديم حوافز جمركية وضريبية.
- الإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لفض المنازعات وضمان تحويل الأرباح ورأس المال بالنسبة للمستثمرين الأجانب، حيث صادقت الجزائر على اتفاقية المنظمة الدولية لضمان الاستثمارات سنة 1995.
- إنشاء الوكالة الوطنية لمتابعة وترقية الاستثمارات التي تعمل على دعم وتوجيه المستثمرين المحليين والأجانب.

3.1.الأمر 01- 03 المؤرخ في 20 أوت 2001:

جاء هذا الأمر وفق 6 محاور أساسية تم تناولها في 36 مادة ليعيد النظر في الآليات التي ارتكز عليها المرسوم التشريعي 12- 93 الذي لم يحقق الأهداف المرجوة في تعزيز الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي، وقد جاء في هذا الأمر التأكيد على[6]:

- توسيع نطاق الاستثمار ليشمل اقتناء أصول في إطار استحداث مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة، كما أن المساهمة في المؤسسات تكون بحصة نقدية أو عينية، وتطرق أيضا إلى المفهوم الجديد للخصخصة الكلية والجزئية في منح الامتيازات.
- المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي.
- إلغاء التمييز بين الاستثمار الخاص والعام.
- أكد الأمر على ضمان استقرار التشريع من خلال استمرارية العمل وفق أرضية معروفة غير خاضعة للتغير الفجائي.

- تضمن الأمر على منح مزايا وتسهيلات ضمن إطار عام كالاستفادة من الإعفاء الجمركي للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في دائرة الإنتاج.
- تحديد الهيئات المكلفة بتسيير ملف الاستثمار في الجزائر والمتمثلة أساسا في:

- **المجلس الوطني للاستثمار:** يترأس هذا المجلس رئيس الحكومة، وتتمثل المهام الرئيسية للمجلس في صياغة الاستراتيجيات والآليات المناسبة فيما يتعلق بترقية الاستثمار وتوفير الوسائل الضرورية لتحقيق ذلك ضمن الشروط المحددة في القانون، كما ينظر المجلس في الشكاوى والطعون المقدمة من طرف المستثمرين.
- **الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار:** أنشئت الوكالة الوطنية باعتبارها مؤسسة عمومية تتمتع بالطابع المعنوي والاستقلال المالي لتخلف وكالة ترقية ودعم الاستثمار 1993- 2000. والوكالة مخولة قانونا بضمان متابعة وترقية الاستثمار، مرافقة المستثمرين وتسهيل الإجراءات الإدارية لتجسيد المشاريع الاستثمارية المتاحة في الجزائر، ضمان احترام المستثمرين للقوانين والإجراءات المعمول بها في الجزائر[7].
- **الشباك الموحد:** تم استحداث الشباك الموحد ضمن الهيكل اللامركزي للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار للحد من المظاهر البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية لصالح المستثمرين، وهو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي حيث أنشئ على مستوى الولاية ويضم إلى جانب إطارات الوكالة ممثلين عن الإدارات التي تدخل في مختلف المسائل المتعلقة بالاستثمار وهي كما يلي: المركز الوطني للسجل التجاري، مصالح الضرائب، مصالح أملاك الدولة، مصالح الجمارك، مصالح التعمير، التهيئة العمرانية والبيئة، التشغيل والعمل، الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء، مأمور المجلس الشعبي البلدي، ممثل لجنة الضبط على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات والضبط العقاري. حيث توفر الوكالة للمستثمرين من خلال تفويض المصالح المعنية في أجل أقصاه 60 يوم من تاريخ إيداع الوثائق الضرورية لانجاز الاستثمار[8]. وعليه فان الشباك الوحيد يعتبر آلية جيدة لتعزيز الاستثمار خاصة وأنه يعالج مختلف العقبات الإدارية التي تقف أمام تجسيد المشاريع الاستثمارية، حيث يضطلع الشباك الموحد بـ:
  - إقامة وإصدار شهادات الإيداع وقرار منح المزايا.
  - التكفل بالملفات المرتبطة بالإدارات الحكومية والهيئات الممثلة داخل الشباك الوحيد وإيصالها إلى المصالح المختصة وصياغتها النهائية الجيدة.
  - تأسيس وتسجيل الشركات.
  - منح الموافقات والتراخيص بما في ذلك إصدار تراخيص البناء.
  - استقبال المستثمرين وتوجيههم.

4.1. الأمر 06- 08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن استحداث تشريع منظم للاستثمار يعدل ويتمم الأمر 01- 03:

وقد جاء هذا التعديل ليعطي مجالا واسعا لتعزيز الاستثمار، ومن الناحية التنظيمية فقد أصبحت كل المسائل المتعلقة بالاستثمار تخضع لثلاث مستويات أساسية، فعلى المستوى الاستراتيجي يبقى المجلس الوطني للاستثمار مخول بكل القضايا الإستراتيجية المرتبطة بالاستثمار، أما على

المستوى السياسي أصبحت وزارة الصناعة وترقية الاستثمار مكلفة بإعداد السياسات والخطط الوطنية المتعلقة بالاستثمار ومتابعة تنفيذها، وعلى المستوى التنفيذي تبقى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار تعمل من أجل تعزيز فرص الاستثمار المحلي والأجنبي، ونشير إلى أنه تم التأكيد مرة أخرى من خلال الأمر 06- 08 على مبادئ أساسية أهمها[9]:

- مبدأ حرية الاستثمار.
- إزالة كافة القيود الإدارية.
- ضمان حرية تحويل رأس المال والعوائد المترتبة عنه والتأكيد على عدم اللجوء للتأميم.
- مبدأ منح المزايا والحوافز المستحقة على الاستثمار.

2.المقومات الاقتصادية:

يتأثر الاستثمار بشكل مباشر بمختلف العوامل الاقتصادية، وضمن هذا الإطار حرصت الدولة الجزائرية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي على توفير الظروف الاقتصادية المناسبة لتجسيد مختلف المشاريع الاستثمارية عن طريق تأهيل الاقتصاد الوطني وجعله أكثر تنافسية، حيث تشير الإحصائيات إلى تحسن الإطار الاقتصادي المحفز للاستثمار خلال الفترة 2001- 2014، وذلك وفق ما يلي:

1.2.الاستقرار الاقتصادي:

تتمتع الجزائر باستقرار اقتصادي نتيجة الاستقرار السياسي الذي تعيشه البلاد بعد العشرية السوداء التي عانت فيها الجزائر من ويلات الإرهاب خلال العقد الأخير من القرن الماضي، وتتضح ملامح هذا الاستقرار من خلال تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية منها:

- تطور الناتج الداخلي الخام: تطور قيمة الناتج الداخلي في الجزائر ، حيث تضاعف بحوالي أربع مرات خلال الفترة 2001- 2014 ليرتفع من 4123 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 15569 مليار دينار جزائري سنة 2013[10].
- تحسن معدل النمو الاقتصادي: حيث انتقل من 2% سنة 2001 إلى 3.2% سنة 2012، كما سجلت الجزائر معدل نمو مشجع خارج قطاع المحروقات قدر بـ 7.1% سنة 2012 مقابل 6.8% كمتوسط خلال الفترة 2005- 2012
- انخفاض في إجمالي الديون الخارجية: تراجعت الديون الخارجية للجزائر إلى مستوى 3.9 مليار دولار أمريكي مقابل 30 مليار دولار أمريكي عام 2001
- ارتفاع احتياطي الصرف: ارتفع إجمالي احتياطي الصرف في الجزائر إلى 193 مليار دولار أمريكي سنة 2012 مقابل 18 مليار دولار أمريكي سنة 2001[11].
- تحسن في معدل البطالة والتضخم: سجلت الجزائر خلال الفترة 2001- 2014 انخفاض محسوس في معدل البطالة حيث قدرت بـ 10 % سنة 2011 مقابل 28.8% سنة 2000[12]، في حين بقي معدل التضخم عند مستوى مقبول قدر بـ 4.5% سنة 2013.
- تكلفة موارد الطاقة: تعتبر تكلفة موارد الطاقة من كهرباء وغاز بمثابة فرصة حقيقية لمن يستثمر في الجزائر بالنظر لانخفاضها مقارنة بالعديد من دول المنطقة، حيث تتراوح تكلفة الغاز الطبيعي ما بين 0.18 إلى 0.37 أورو/ حراري، في حين تقدر تكلفة الكهرباء بـ 1.14 أورو / كيلوواط ساعة للمتوسط.

2.2.حجم السوق المحلي ونموها:

يقارب عدد سكان الجزائر 40 مليون نسمة، ومع التحسن المسجل خلال الفترة 2001-2014 في دخل الأفراد حيث ارتفع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام من 274711.69 دج سنة 2007 إلى 394395.2 دج سنة 2011[13]، وهو ما يشكل حافز قوي لجذب الاستثمارات التي تتأثر بزيادة الطلب.

ومن ناحية أخرى فان الموقع الجيواستراتيجي للجزائر المجاور للأسواق الأوروبية، الإفريقية والعربية يتيح فرصا أكبر للنفاذ لمختلف الأسواق[14]، الأمر الذي يعطي مجالا أوسع للمستثمرين في الجزائر إلى تسويق منتجاتهم في مختلف الأسواق خاصة في ظل سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بقضايا التجارة[15].

3.2.توفير البنية التحتية المناسبة:

تعتبر البنية التحتية المحفز الأساسي للنمو الاقتصادي الذي يشكل ركيزة أساسية من ركائز التنمية ويضمن استمرارية وكفاءة النشاط الاقتصادي، حيث أن توفر بنية تحتية متوافقة مع المعايير الدولية يسمح بتخفيض التكاليف، الأمر الذي يجعل المؤسسات تتمتع بقدرة تنافسية أكبر. وضمن هذا الإطار فقد حرصت الدولة الجزائرية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي على تعزيز وتطوير شبكة البنية التحتية في الجزائر التي تطورت كثيرا خلال العقد الأول من القرن 21 ، حيث تحقق ما يلي[16]:

- يبلغ طول شبكة الطرق في الجزائر 112039 كلم، أهمها الطريق السيار شرق-غرب الذي يربط شرق البلاد بغربها.
- يقدر عدد المطارات في الجزائر بـ 35 مطار من بينها 13 مطار دولي تتوزع بين مختلف مناطق البلاد.
- يتم حاليا العمل على تطوير شبكة السكك الحديدية التي يقدر طولها بـ 4200 كلم بما في ذلك جزء مكهرب، علما أن أشغال الانجاز جارية لتبلغ طول الشبكة 12000 كلم بحلول 2017.
- فيما يتعلق بالبنية التحتية البحرية فيقدر عدد الموانئ في الجزائر بـ 51 ميناء بحري من بينها 11 ميناء تجاري وميناءين للبترول.

4.2.**الحوافز الجبائية:**

في إطار سعيها لتحفيز واستقطاب مختلف أنواع الاستثمار قدمت الجزائر العديد من التسهيلات والحوافز الجبائية المشجعة على الاستثمار، من أهمها[17]:

- تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 15% و20% لفائدة كل من المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الهضاب العليا والمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الجنوب على التوالي. كما يتم تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات بنسبة 50% على الاستثمارات المتواجدة في كل من ولايات أدرار، اليزي، تندوف وتمنراست لمدة خمس سنوات.
- الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني والضريبة على أرباح الشركات بالنسبة لعمليات بيع السلع والخدمات الموجهة للتصدير.

- تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، حسب الحالة، لفائدة المؤسسات التي تستحدث مناصب شغل جديدة وتحافظ عليها، وطبق هذا الإجراء لمدة أربع سنوات ابتداء من 1 جانفي 2007.
- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، من 03 إلى 05 سنوات لفائدة المؤسسات التي تستحدث أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط، وتمديد فترة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة سنتين لفائدة المقاولين الشباب المؤهلين للاستفادة من صندوق دعم تشغيل الشباب الذين يلتزمون بتوظيف ثلاث مستخدمين على الأقل لمدة غير محدودة.
- تخفيض الرسم على النشاط المهني بنسبة 30% بخصوص عمليات البيع التي يقوم بها المنتجون والبائعون بالجملة والمتعلقة بالأدوية المصنعة محليا.

5.2.الحوافز المالية:

وفرت الدولة الجزائرية آليات متعددة لجذب وتحفيز الاستثمارات من خلال اتخاذ إجراءات فعالة فيما يتعلق بتوفير مصادر التمويل من خلال شبكة من البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة التي تقدم تسهيلات وتحفيزات تصب في إطار دعم الاستثمار، كما يساهم صندوق الاستثمار الوطني بشكل فعال في تعزيز فرص الاستثمار حيث يمكن أن تصل نسبة مشاركته في المشاريع الاستثمارية إلى 34% وفيما يلي إشارة لأهم الحوافز المالية الممنوحة في مجال الاستثمار في الجزائر:

- تخفيض نسبة الفائدة للقروض الممنوحة من قبل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة تتراوح ما بين 0.25% و 1.5% حسب موقع المشروع.
- رفع الحد الأقصى للضمان المالي الممنوح من قبل صندوق الضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 50 إلى 250 مليون دينار.
- تعزيز نظام التمويل البنكي التقليدي، من خلال تطوير صيغة الإيجار الموجه للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي توفر إطارا ملائما مع مزايا جبائية هامة لتمويل الاستثمارات الخاصة بسلع التجهيز.
- رفع المخصص المالي لصندوق الضمان للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من 20 إلى 40 مليار دينار.
- إنشاء صناديق للاستثمارات على مستوى الولايات تساهم في رأسمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ينشئها المقاولون الشباب.
- إقرار تخفيضات من قبل الخزينة على القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية للمرقين العقاريين الذين يشاركون في انجاز برامج سكنية.
- دعم الخزينة لفوترة الكهرباء بخصوص النشاطات الاقتصادية خارج قطاع الفلاحة في ولايات الجنوب.
- منح قروض بدون فوائد تتباين وفق كلفة استثمار انجاز المشروع تتراوح مابين 20% و25% بالنسبة للمشاريع التي لا تتجاوز تكلفتها 5 مليون دينار، كما تمنح قروض بدون فوائد تصل إلى

نسبة 22% بالنسبة للاستثمارات التي تنجز في مناطق خاصة في ولايات الجنوب والهضاب العليا.

- منح قرض بنكي لا يتجاوز 70% من المبلغ الإجمالي للاستثمار.
- قيام الخزينة العمومية بوضع خط قرض طويل المدى بقيمة 100 مليار دينار قابلة للتجديد تحت تصرف البنوك العمومية لتمكينها من تمويل المشاريع التي يحتاج نضجها إلى فترة طويلة.
- إطلاق شركات عمومية للبيع الايجاري ابتداء من مارس 2011 بغية تخفيف تكاليف بيع التجهيزات بالإيجار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في اللجوء إلى هذا الجهاز.

III. معوقات الاستثمار الحقيقي في الجزائر:

بالرغم من أهمية الاستثمار الخاص في الاقتصاد الوطني، والاهتمام الذي توليه له السلطات العمومية ولتطويره، إلا أن هذه المؤسسات لازالت تواجه العديد من المعوقات التي تعترض سبيل عملها وتطورها، ورغم ما حققته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص في مجال النمو والمساهمة في التنمية الوطنية وفي تكوين الناتج الداخلي الخام، إلا أنها لم تحظ بعد بالعناية الكافية في معالجة العوائق التي تعترضها، والتي تختلف حسب درجة شدتها وارتباطها بمراحل نمو المؤسسة المختلفة، فنجد:

1.العراقيل الإجرائية (الإدارية والقانونية):

يتسم المحيط التنظيمي للنشاط الاستثماري الخاص في الجزائر بعراقيل إدارية تتمثل خاصة في: تعقد القوانين والإجراءات التنظيمية، قلة الإحاطة بالقوانين السارية وعدم الشفافية واحترام النصوص، الأمر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على التصدي للمظاهر السلبية التالية:

- البيروقراطية الإدارية والإجراءات المعقدة التي تتطلب العديد من الوثائق والجهات التي يجب الاتصال بها، مما يجعل المحيط الإداري غير مساعد من جراء بطء العمليات ونقص الإعلام، وكذا ازدواجية الوثائق المطلوبة، فعلى سبيل المثال: "يستدعي الحصول على سجل تجاري وقتا طويلا وتقديم أكثر من 18 وثيقة، والمدة اللازمة لتطبيق الإجراءات الإدارية لإقامة مشروع تزيد عن ثلاثة أشهر، والمدة المتوسطة لانطلاق المشروع في مرحلة التشغيل تصل إلى خمس سنوات". إذن فمشكل البيروقراطية يشكل أكبر حاجز تتحطم عليه إرادة الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية.
- عدم وجود استقرار في القوانين والتشريعات التي تحكم وتنظم سير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ونقص في تطبيق النصوص من طرف الهياكل المعنية مثل: البنوك، الإدارات العمومية، الصناديق الوطنية...الخ.
- نظام قضائي ثقيل ومعرقل، ونقص خبرة القضاة خاصة من الناحية التجارية.
- ضعف المستوى التكويني للإطارات الإدارية فهي لا تتماشى مع الأنظمة الحديثة لإدارة الأعمال واقتصاد السوق والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة غياب سياسة تكوينية واضحة وممنهجة لفئة الإطارات[18].

- نقص خبرة مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الإداري والمالي وحتى الإمكانيات، وتمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بأنماط تسيير أقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه اقتصاد تسوده المنافسة مع غياب تأهيل فعال وسريع لها[19].

2.العراقيل المرتبطة بالعقار الصناعي:

يعد الحصول على العقار المناسب أحد المشاكل الأساسية لتوطين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بسبب:

- صعوبة الحصول على عقد للملكية أو عقد إيجار بالرغم من أهميته للحصول على التراخيص الأخرى كالقرض البنكي والامتيازات الأخرى مثلا، بسبب عدم تحرر سوق العقار بشكل يحفز على الاستثمار لحد الآن، ولغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية[20].
- التمييز بين القطاع العام والخاص في مجال تمليك أو كراء العقارات حيث تبقى الأولوية دائما للقطاع العام، وهو ما يتناقض مع النصوص التشريعية.
- أغلبية العقارات الاستثمارية غير مستعملة فهي تبقى حكر لمؤسسات عمومية مفلسة أو أملاك خواص يحتفظون بها من أجل المضاربة.
- عدم وجود سعر محدد للمتر المربع الواحد أو سعر مدعم خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشجيعها للحصول على عقار[21].
- التوزيع غير العادل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المناطق الحضرية والنائية يصعب من عملية الحصول على عقار لإقامة المشروع لما تتميز به المناطق الحضرية من كثافة سكانية كبيرة تقلل من مساحة الأراضي الصناعية.

3.عراقيل جبائية وجمركية:

من الملاحظ أن الجباية والأعباء الاجتماعية معيقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم إجراءات التخفيف المنتهجة[22] ، وتظهر هذه العوائق على مستوى:

- فرض ضريبة إضافية خاصة على الإنتاج الوطني.
- اشتراكات أرباب العمل فيما يخص الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء مرتفعة تثقل كاهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- نسب الضرائب والرسوم المقتطعة على أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مرحلة الاستغلال تؤدي إلى ارتفاع الضغط الجبائي الذي كان من نتائجه توقف العديد منها عن النشاط.
- صعوبات جمركية نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لم تتكيف مع القوانين والآليات الجمركية الدولية.
- ارتفاع الضغط الجبائي بسبب تطبيق الرسم الإضافي الخاص، يؤدي إلى ارتفاع سعر تكلفة المنتوجات المصنعة الناتجة عن إعادة تقييم الأموال الثابتة والمواد الأولية المستوردة الناتجة عن انخفاض قيمة العملة، وكذلك كساد الإنتاج المصنع محليا الراجع إلى انخفاض القدرة الشرائية والمنافسة الغير مشروعة في كثير من الأحيان للإنتاج المستورد.

إن الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تساعدها بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي، بل تؤدي إلى تنامي العديد من الأنشطة الموازية التي تصب في خانة

التهرب الضريبي، زيادة على ذلك فان النظام الجمركي يشكل أحد العقبات التي تعيق نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لما يتميز به من بيروقراطية كبيرة. وبما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في التنمية وإنشاء مناصب عمل بشكل فعال، فهي تساهم في تطوير الاقتصاد دون الحاجة إلى اقتطاع الضرائب والرسوم الجمركية على أنشطتها، وربما تكون سياسة الإعفاء الشامل من الضرائب والرسوم الجمركية أكثر فعالية لضمان نموها وتطورها[23] .

4.عراقيل مالية:

إن البنوك الجزائرية لا تلعب دورها الاقتصادي في تمويل المشاريع الاستثمارية حيث تحولت إلى مجرد شبابيك فقط، مع غياب العلاقة بينها وبين المتعاملين الاقتصاديين، خاصة المستثمرين فهي لا تتعامل إلا مع المستوردين، ولعل تفسير ذلك يكمن في:

- غياب بنك استثمار متخصص ومجهز للتعامل مع الخطر وتقديره، مما يؤدي إلى تكوين دائرة مفرغة من الجانب الكمي. ففي وسط اقتصادي كالجزائر تطبعه مجموعة مؤسسات محدودة المردودية ومهددة بالإفلاس، ولا يشجع فيها النشاط المنتج بسبب عقبات إدارية متعددة، تتخذ البنوك طبيعيا موقفا انتهازيا لتفادي الخسائر قدر الإمكان مع تقليص الكتلة المالية الموفرة للتمويل الصناعي، وتفضيل قطاعات أضمن كالقرض العقاري، وتمويل عمليات التجارة الخارجية، واستمرار هذه الوضعية سيكرس سياسة تضييق القروض لدى البنوك.
- ترسخ تقاليد لدى البنوك تهتم بالضمانات التي يمنحها المقترضون بدل الالتفات إلى مردودية المشروع ذاته، أي أن الأسباب التي وضحناها سابقا (عدم فعالية المؤسسات) تجعل البنك يتفقد باحتراس وحذر متزايدين كل طلبات القروض، ليتأكد من أن أصحابها يملكون ما يؤهلهم للسداد في حالة الإفلاس. هكذا تتولد دائرة مفرغة ثانية من الجانب النوعي هي الأخرى مرهقة للقرض، فالزبون يعلم أن البنك لن يعتني بنوعية مشروعه بقدر اهتمامه بتوفر الضمانات الحقيقية، فينكب المستدين على إبرازها بدل تصميم مشروع مقبول ومقنع. والبنك من جهته سيظهر جدارته في تقويم الضمانات الحقيقية على حساب الاعتبار الصحيح للعناصر الفعلية للمشروع، فتتضاءل شيئا فشيئا كفاءته في تقدير الخطر الصناعي على المدى المتوسط، وينكسر رد فعله عندما يهمل طالبوا القروض الدقة في تحضير الملفات التقنية والمالية لعلمهم أنها لا تشكل عنصرا جوهريا لنيل القرض[24]. ولكن تاريخيا لم تنجح المشاريع الممولة حسب هذا المنطق، ولم تسترجع البنوك أموالها نظرا لاختلال النظام القضائي.
- الموارد المالية المشكلة غالبا من التوفير القصير المدى (أقل من سنة) لا تسمح بتغطية القروض الطويلة المدى الممنوحة للمستثمرين (من 5 إلى 7 سنوات).
- نضيف لذلك التأخر في دراسة وتحليل المشاريع التي تتطلب مدة تتجاوز عادة السنة، وذلك بسبب انعدام الخبرة المصرفية المعنية، وتعدد الأطراف الداخلية المكلفة بمعالجة الملفات[25].

يبدو أن القطاع المصرفي الذي تسيطر عليه البنوك العمومية بنسبة 95% من إجمالي أصول النظام المصرفي، يعاني من بعض الصعوبات لدعم الانطلاقة الاقتصادية المرهونة باستثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات الإنتاج والخدمات، ومجالات مبتكرة مرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال. حيث يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غالب الدول المتطورة، والاقتصاديات المتحولة لاقتصاد السوق مثل الجزائر محرك القيمة والشغل، نظرا

للمزايا التي تتميز بها هذه المؤسسات من روح المبادرة، قدرة اتخاذ القرار السريع، حجم صغير يسهل التأقلم، مرونة التكيف مع تطورات الأسواق والتكنولوجيا، تنظيم داخلي لين، إطارات وعمال في تحفيز دائم، وتنافسية بفضل عمليات إعادة التأهيل.

ولكن أول عقبة تتوقف أمامها PMI/ PME في الجزائر هي التمويل، خاصة منه المتوسط المدى الموجه نحو الاستثمارات الإنتاجية[26]. قد يكون اللوم مقتسما بين البنوك والزبائن فالمسؤولية مشتركة، والحلول تكون صعبة في حالة القرض لأن النقص عند أطراف يقابله مباشرة رد فعل سلبي من قبل أطراف أخرى، وتنشأ حلقات مفرغة لها عواقب سيئة على كافة اقتصاد البلاد[27].

1.4.تحفظات البنوك العمومية:

هذه الأخيرة متخوفة دائما من تمويل PMI/ PME للأسباب التالية:

- جهل نسبي لعالم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسة الخاصة وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية، فالبنوك العمومية متحفظة لخوض أي خطر تسيء تقديره مع الزبائن، ربما لنقص المعلومات الكافية بالجزائر عن واقع المؤسسة نفسها، ربما لحجمها المحدود أو لانتمائها للقطاع الخاص، أي دون ضمانات حكومية رغم الإشادة بفعاليتها في الخطاب الرسمي.
- التعود على التعامل مع مؤسسات عامة دون مخاطر.
- تقدير سلبي لمخاطر PMI/ PME في غياب طرق حديثة للتحليل الاقتصادي المعمق.
- تقليص متواصل خلال لنسب الفائدة المأخوذة عن قروض المؤسسات، مما يجعلها غير مغرية في تعاملها مع البنوك.

وعليه تظهر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للبنوك كمغامرة تبتلع الأموال فقط، وسوء التفاهم المتبادل بين البنك والمؤسسة يمكن استدراكه إذا حاول كل طرف معرفة الآخر[28].

2.4.نقائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعرف المؤسسات الجزائرية الخاصة هي كذلك نقائص تبرر جمود البنوك نحوها، ونذكر منها:

- محاسبة واهية وضبابية في تقييد حسابات المؤسسات.
- نقص الضمانات إلا ما يتعلق منها بالأملاك والتي يصعب توظيفها.
- حسابات ضريبية بعيدة عن الواقع الاقتصادي للمؤسسة.
- جهل بالتكاليف.
- غياب خريطة الأعمال.
- غياب مخطط التمويل.
- ضعف طاقات التسيير الراشد خاصة في المجال المالي.

فلابد من معالجة هذه النقائص حتى تتمكن هذه المؤسسات من استدراك الخلل، وتسوية العلاقة مع البنك بتقديم ملفات مقبولة الاعتماد البنكي[29].

5.عراقيل مختلفة: تتعرض المؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لعدة عراقيل مختلفة منها ما يفرزها محيطها الداخلي وأخرى ناتجة عن محيطها الخارجي، نلخص أهم هذه العراقيل في:

- نقص تموين الجهاز الإنتاجي من جراء الانفتاح الاقتصادي، خاصة بالمواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج والتي كانت تضمن استرادها المؤسسات العمومية باحتكارها للتجارة الخارجية.

- اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنماط تسيير لا تتماشى ومتطلبات الاقتصاد التنافسي، حيث تشكل الجودة الشرط الأساسي للنشاط الاقتصادي، فنجد مثلا أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تفرق بين الحساب البنكي الشخصي للمسير المالك وحساب الشركة مما ينجر عنه الخلط في النفقات المنزلية ونفقات المؤسسة، وزيادة على ذلك تطبق تلك المؤسسات محاسبة تقليدية لا تقوم بإجراء عمليات الجرد الدوري[30].
- نمو وتطور القطاع الغير رسمي والمتمثل في أنشطة كثيرة كالسوق الموازية والمداخيل الطفيلية.
- مشاكل البنية التحتية حيث رغم الانجازات المحققة مازالت شبكة الطرقات ضعيفة وتوجد الكثير من مناطق البلاد –إلى غاية يومنا هذا- في عزلة شبه تامة عن بقية المناطق الأخرى وخاصة في الجنوب.
- عدم فعالية أساليب التكوين وخاصة في ميدان التقنيات الحديثة للتسيير واقتصاد السوق، إدارة الأعمال وتسيير المنتوج وكذا تقنيات البيع والتصدير.
- غياب المعلومة الحقيقية الاقتصادية والتجارية ويتمثل هذا في:
  - بنك معطيات إحصائية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات المعنية.
  - معطيات عن السوق الوطنية والجهوية والداخلية وحتى الخارجية.
  - معلومات عن التطبيقات التجارية للمتعاملين.
  - معلومات عن نوعية الاستثمارات المختارة.
  - ضعف استعمال الانترنيت في ميدان عالم الأعمال.
- غياب أجهزة تبادل وتحليل المعلومة الاقتصادية وتحديثها مع المراكز والأجهزة التي تعمل في نفس المجال والمعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك عدم توفر وحدات معلومات متخصصة لدى الفرق التجارية والصناعية[31].
- المستوى التكنولوجي غير المناسب، إذ تعمل جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بآلات قديمة، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وعدم انتظام الإنتاج وانخفاض الجودة، وكذا صعوبة تدبر قطع الغيار في الوقت المناسب.
- قصور الجهود التسويقية إذ تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على الوعي التسويقي، وتعاني من نقص كفاءات رجال البيع، كما تنقصها الإمكانيات المادية للإنفاق على الترويج وتنشيط المبيعات.
- غياب التنسيق بين فعاليات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية القائمة على دعم وتوجيه الأنشطة الإنتاجية (الصناعية) المحلية، الأمر الذي يضيع عليها فرصة تحقيق أعلى قدر ممكن من الاستفادة من هذا البرنامج.
- ضعف قدرات هذه المنشآت الذاتية في تعزيز مفهوم الترابط والتشابك الصناعي فيما بينها من جهة وبين المؤسسات الكبيرة من جهة أخرى لتجسيد مفهوم التعاقد من الباطن.
- غياب ثقافة التسيير والروح المقاولاتية لأن الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات عائلية.

- غياب التعاون وتبادل المعلومات بين مراكز البحث العلمي والجامعات من جهة، وبين المؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى[32].

خاتمة:

إن مناخ الاستثمار في الجزائر، رغم الجهود التي قامت بها الدولة لتحسينه في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي، لا يزال يحتل المراتب الأخيرة في التقارير التي تصدر عن الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها. فلا تزال هناك العديد من العراقيل التي تحبط أي قرار استثمار سواء كان محلي أو أجنبي للاستثمار رغم أن التخلص من التبعية لقطاع المحروقات أصبحت حتمية لابد منها خاصة في ظل تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية.

ورغم التحسن الطفيف في الاستثمارات الخاصة المحلية عبر إنشاء العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تبقى بعيد جدا عن ما هو مأمول، وعن حاجة الاقتصاد الوطني إلى مثل هذه المشاريع لتوفير مناصب عمل وتكوين نسيج صناعي يعمل على الأقل على تلبية الاحتياجات المحلية للتخفيف من فاتورة الواردات، خاصة في ظل تراجع إيرادات الدولة من العملة الصعبة. ولكن التساؤل هل ستسمر الدولة في تقديم نفس التسهيلات أم أن تراجع مداخيلها بالعملة الصعبة بفعل تراجع أسعار البترول سيساهم في تدهور الوضع أكثر؟

---

[1] برامج الإنعاش الاقتصادي هي عبارة عن سياسة مالية أو ميزانية توسعية تتمثل في صياغة وتنفيذ برامج استثمارات عمومية ضمن إطار سياسة الإقلاع الاقتصادي وتحفيز حركية الاستثمار والنمو من جديد. وقد أعتمدت هذه البرامج في الجزائر من أجل تدارك التأخر التنموي الكبير الذي سببته مختلف الأزمات التي لحقت بالجزائر منذ الثمانينات وكانت سببا مباشرا في حصول ركود شامل مس مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. ومن الناحية النظرية فان برامج الإنعاش الاقتصادي تستند على الأسس الفكرية للتوجهات الكينزية التي تنادي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز الإنفاق الحكومي الذي يمثل مكون أساسي من مكونات الطلب الفعال، الذي يعتبر المحدد الرئيسي لتحقيق توازن الاقتصاد وخاصة في الدول التي تعاني من ركود اقتصادي. حيث تسمح آلية تعزيز الإنفاق الحكومي في تحفيز الاستثمار بما يؤدي إلى تحقيق نمو في الاقتصاد الوطني وامتصاص معتبر من حجم البطالة، وفي هذا الإطار فان برامج الإنعاش الاقتصادي تعتمد على عدد من السياسات المتمثلة أساسا في: التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد قصد زيادة الدخل وتحفيز الطلب كمنح البطالة والمساعدات الاجتماعية المختلفة والدعم الموجه للسلع ذات الاستهلاك الواسع، الإنفاق العمومي الكلي (استهلاكي واستثماري) الذي يحفز بدوره الطلب الكلي للإنتاج، مشاريع الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة من خلال مشاريع البنى التحتية التي تمنح فرص حقيقية لتوفير مناصب شغل دائمة ومؤقتة، مباشرة وغير مباشرة، تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص (علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2014، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العربي الأول:"العقود الاقتصادية الجديدة لبن المشروعية والثبات التشريعي" ، يومي 25-28 جانفي 2015، بشرم الشيخ- مصر)

[2] علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2014، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العربي الأول:"العقود الاقتصادية الجديدة لبن المشروعية والثبات التشريعي" ، يومي 25-28 جانفي 2015، بشرم الشيخ- مصر

[3] علام عثمان، مرجع سابق

[4] علام عثمان، مرجع سابق

[5] رايس حدة، كرامة مروة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية – دراسة حالة-، مجلة أبحاث اقتصادية، جامعة بسكرة، العدد 2012/12، ص ص 66- 72

[6] Ordonnance n° 01- 03 du 20 aout 2001 relative au développement de l'investissement

[7] الموقع الالكتروني للوكالة: http://www.andi.dz

[8] بلعوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 4، ص44

[9] وصاف سعيدي، قويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس بسطيف، العدد 08/ 2008، ص ص 40- 41

[10] للمزيد من التفصيل أنظر/ حسابات الناتج الداخلي الخام، الديوان الوطني للاحصائيات، تاريخ الاطلاع 10 /2014/11، على الموقع: http://www.ons.dz/IMG/pdf/PIB_SCN_aff2000-2013.pdf

[11] البيانات الخاصة بالدين الخارجي واحتياطي الصرف مستخرجة من بيانات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، تاريخ الاطلاع 01/02/ 2015، على الموقع: http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir

[12] الديوان الوطني للإحصائيات، تاريخ الاطلاع 2015/01/02، على الموقع: http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH2-EMPLOI_arab.pdf

[13] الديوان الوطني للإحصائيات، إحصائيات المجمعات الاقتصادية، تاريخ الاطلاع : 2015/02/02، على الموقع: http://www.ons.dz/IMG/pdf/qqagregatat07-11.pdf

[14] هناك أسوق حدودية مهمة يمكن النفاذ إليها باعتبار أن الجزائر دولة حدودية مع كل من تونس، ليبيا، النيجر، مالي، المغرب، موريتانيا,

[15] انضمام الجزائر إلى اتفاقية المنطقة العربية للتبادل الحر، التوقيع المرتقب على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والعضوية المرتقبة في منظمة التجارة العالمية.

[16] الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار على الرابط: http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir

[17] للمزيد من التفصيل عن الحوافز المالية والجبائية الممنوحة للاستثمار في الجزائر انظر الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار على الرابط: http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-au-financement-des-entreprises

[18] Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat : Actes des assises nationales de la PME, janvier 2004, p 43- 48

[19] مهدي ميلود، دور التمويل الإسلامي في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية مع التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول إصلاح المنظومة البنكية، المركز الجامعي بشار، يومي 24625 أفريل 2006.

[20] صالح صالحي، أساليب تنمية المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03/ 2004، ص 14

[21] Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat , op cit, pp 46-47

[22] إجراءات التخفيف المقصود بها إما الإعفاء التام من الضريبة مثل VF الدفع الجزافي أو الخفض من معدلها بنسبة معينة مثل ما حصل مع TVA الرسم على القيمة المضافة أو IBS الضريبة على أرباح الشركات.

[23] سليمان ناصر، عواطف محسن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات: المعوقات والحلول، بحث مقدم في الملتقى الدولي الأول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، يومي 28 و29 أكتوبر 2014، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة-الجزائر

[24] لوتشيو غيراطو، "الدائرة المفرغة المزدوجة للبنك مع القرض"، مجلة بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر، العدد الرابع، أكتوبر/ نوفمبر 2004، ص4

[25] رضا حماني، "النظام المصرفي الجزائري حصيلة متناقضة وغير متساوية"، مجلة بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر، العدد الرابع، أكتوبر/ نوفمبر 2004، ص9

[26] وحدة التسيير الأوروبية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص ص 13- 14

[27] لوتشيو غيراطو، مرجع سابق، ص 4

[28] وحدة التسيير الأوروبية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص ص 13- 14

[29] وحدة التسيير الأوروبية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص ص 14- 15

[30] يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص ص 83- 84

[31] محمود المرسي لاشين، تجربة جمهورية مصر العربية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 03/ 2004، ص119

[32] سليمان ناصر، عواطف محسن، مرجع سابق